احتفالات نوفمبر.. تتميز بإعلان تأييد مبادرة الرئيس

أبناء حضرموت وشبوة يرفضون دعوات «المشترك» ويتمسكون بالوحدة

□ «الميثاق»-خاص:

□ يواصل أبناء الوطن إحياء احتفالاتهم المبتهجة بذكرى العيد الأربعين للاستقلال الوطني الثلاثين من نوفمبر حيث تشهد المحافظات اليمنية مسيرات جماهيرية حاشدة.. عبر فيها المواطنون بمشاركة منظمات المجتمع المدني والفعاليات النسوية وطلاب الجامعات وطلاب المدارس الثانوية والاساسية عن ابتهاجهم وأهمية هذه المناسبة المجيدة نوفمبر الذي مثل نقطة تحول جذري في مسار وتاريخ الحركة الوطنية اليمنية وثورتي سبتمبر وأكتوبر ليفتح آفاقاً رحبة وواسعة أمام العمل الوطني وانتصاراً لأهداف الثورة اليمنية بتحقيق الوحدة المباركة وكذلك اعلان تأييدهم للمبادرة الوطنية التي أطلقها فخامة الرئيس الأخ علي عبدالله صالح بشأن التعديلات الدستورية التي تهدف الى تقوية النظام السياسي وهذا يمثل الانتقال باليمن الى مرحلة جديدة من البناء والتطوير وهي بداية لانطلاق شعبنا نحو مستقبل أفضل في ظل حكم محلي قادر على تحقيق نهوض تنموي يضمن عدم تعرض الوحدة اليمنية والوحدة الوطنية لأي هزات مستقبلية.

وفي الاحتفال الذي أقيم بمدينة عتق دعا أبناء محافظة شبوة كل القوى الوطنية لاعطاء هذه المبادرة أهمية كبيرة من النقاشات والحوارات التي تهدف الى تحقيق المصلحة العليا للوطن.

مشيرين الى أن ما يميز الاحتفال بمناسبة الجلاء في حياة شعبنا ووطننا اليمني لهذا العام هو تزامنها مع الحراك السياسي الذي تشهده الساحة اليمنية تفاعلاً مع المبادرة الوطنية لفخامة الأخ الرئيس الهادفة الى تطوير النظام السياسي وديمومة نهجه الديمقراطي والانتقال ببلادنا الى مرحلة جديدة من البناء والتطوير الى تحقيق المستقبل الأفضل الذي ينشده الجميع.

وقد جاءت المبادرة مستوعبة كل افرازات الحراك الجاري ومستقبلة في مضمونها تطلعات كل أطياف العمل السياسي بما فيها أقصى المعارضة.

وعبثاً أن تشكك فيها بعض قوى المعارضة التي لا ترى شيئاً سوى نفسها.

مؤكدين أن ما ينعم به الوطن اليوم من حرية وعزة ورفعة ومكانة ومساحات الحرية والديمقراطية الواسعة الفريدة في محيطنا الاقليمي والعربي عموماً ما هو إلاّ ثمرة للوحدة ونتاجاً للثورة والاستقلال وعبثاً أن توجه هذه المكتسبات كأدوات لهدم هذه المنجزات التي افرزتها وعبثاً أن تنساق وراء ما يخدم اعداء الوطن والحاقدين عليه.

وأن الحراك الديمقراطي الذي يتطور ويتعاظم كل يوم يجب ألا يستغل لهدم أعظم ما تحقق من منجزات.

وإن كنا نرى في الحوار وحرية الرأي والرأي الآخر وحرية التعبير والنقد الهادف الى البناء والتصحيح وانها ممارسات تستحق التقدير والتعاطي والحماية إلاّ أن شعبنا لن يسمح بالنيل من منجزاته العملاقة التي يفخر بها أمام التاريخ وحيال ما يجري فإن القيادة الحكيمة مازالت تعلمنا الحكمة والتسامح في المعالجة ولا تتعامل بردود الافعال ونرى ونسمع كل يوم عن العفو الذي يسبقه عفو ويليه عفو وتقدم لنا هذه القيادة البدائل الناجعة حيث تقابل المخالفة بالعفو وفي اعقابها المبادرة وأفكار الحلول.

وفي سياق متصل عبر أبناء حضرموت عن رفضهم القاطع للخطاب التحريضي المثير لمشاعر الكراهية والحقد بين أبناء الوطن الواحد، والذي تمارسه أحزاب اللقاء المشترك.. وأكدوا في بيان لهم -حصلت «الميثاق» على نسخة منه- على تمسكهم بوحدة الوطن اليمني ورفضهم للأساليب الدعائية المغرضة وتوظيف معاناة الناس من أجل خدمة مصالحهم الحزبية والسياسية.

واتهم البيان الصادر عن أنصار وقواعد المؤتمر الشعبي العام بمحافظة حضرموت الساحل، رئيس المكتب التنفيذي لحزب الاصلاح «الاخواني» بحضرموت- عضو مجلس النواب بتحريض أبناء المحافظة على معاداة الوحدة الوطنية والخروج عن الشرعية الدستورية، متخلياً عن مسئوليته الوطنية وقسمه الدستوري في مجلس النواب بالحفاظ على وحدة الوطن وسيادته.

مضيفاً أن من يسمع ويقرأ هذه التصريحات والخطابات الموتورة لتلك القيادات في أحزاب المشترك وجهودها لاعاقة مبادرة رئيس الجمهورية يدرك حقيقة المقاصد التي تسعى لتحقيقها تلك القيادات والتي لا علاقة لها بقضايا الوطن وتطلعات أبنائه.. بل والتوهم بمحاولة ادخال الوطن في نفق مظلم.

وجاء في البيان: أن قيادة فرع المؤتمر بمديريات الساحل ترى في تواصل هذا الخطاب العدائي أنه يعكس حالة من النزيف الحاد لدى هذه القيادات في المشترك بنموذج رئيس المكتب التنفيذي لحزب الاصلاح بحضرموت ومن معهم للوصول الى السلطة بعد الهزيمة التي ألحقها بهم الشعب في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦م في الانتخابات الرئاسية والمحلية.

ودعت قيادة المؤتمر بحضرموت في بيانهم الصادر الأربعاء الماضي- أبناء المحافظة الى مواصلة أعمالهم بكل فعالية ونشاط بما يخدم ويعزز جهود التنمية في مديريات حضرموت وعدم الانصياع لمثل تلك الخطابات والتصريحات الكارثية المشحونة بالاكاذيب وعبارات التحريض والمناطقية والانفصالية والمعادية لكل ما هو جميل في هذا البلد العزيز على كل أبنائه.

إقصاء وتهميش «الآخر» سلوك «المشترك»

لماذا يخافون التعددية؟!

• حذر عدد من قياديي الأحزاب والتنظيمات السياسية المعارضة من استمرار سياسة الاقصاء والتجاهل والتهميش التي تمارسها أحزاب تكتل اللقاء المشترك تجاه قوى وتنظيمات سياسية أخرى والاستقواء بممثليها في البرلمان.. ورفضوا قطعاً أي تفريق أو تصنيف للقوى السياسية بالضعيفة أو القوية كون الجميع -أي الأحزاب- انشئت تحت قانون واحد وتحت مظلة واحدة من أجل خدمة الوطن الكبير.. الذي ينبغي أن يكون فوق أي اعتبار.

كتب/ بليغ الحطابي

النصيري: الحكمة ليست في الحزب الكبير أو الصغير

مؤكدين أن العبرة ليست في القوة أو الضعف فالعبرة في من يقدم أفكاراً وبرامج وممارسات ديمقراطية حقيقية تخدم الوطن والنهوض به وليس التمترس بايديولوجيات وشعارات ماضوية والتشدق بالمطالبة بالحقوق والمساواة والديمقراطية.

الشيخ ناصر النصيري أمين عام حزب الجبهة الوطنية الديمقراطية استنكر قصدية «المشترك» بتجاهل الأحزاب الأخرى وقال:

المشترك غير ديمقراطي باستهدافه الآخر وعدم القبول به ومقترحاته التي تأتي في سياق وطني.. وهذا النهج، وبلاشك، يكرس المفهوم الشمولي في التعامل مع الآخر.

وأضاف نحن نعرف تماماً أن هذه الأحزاب، المصابة بالغرور، هي في الحقيقة لا ترضى بالنهج الديمقراطي والسياسي القائم منذ بداية التعددية السياسية مع فجر ٢٢ مايو ١٩٩٠م وحتى اليوم، ذلك أنها تشعر بضرر من هذا النهج.. وبالتالي فإنها ترفض الديمقراطية والتعدد السياسي.

وأرجع النصيري هذا الموقف الى تعود أحزاب في المشترك على ممارسة الديكتاتورية حتى في حق قواعدها.

وتمنى أمين عام الجبهة الوطنية الديمقراطية على أحزاب المشترك العودة الى جادة الصواب وأن تبادر أكثر للتفاهم والحوار مع الآخرين مع جميع شركائها في الساحة الوطني.

وقال: قناعتنا بالحوار ونحن مستعدون للتحاور والتفاهم مع جميع القوى السياسية الفاعلة والوطنية.. بعيداً عن الغرور وايهام كل واحد لنفسه أنه الأقوى ولديه كتلة برلمانية.

وأضاف: القانون ينظر الى جميع الأحزاب كقوى متساوية.. على أحزاب «المشترك» أن تراجع قراءتها لمختلف التطورات الاجتماعية والاقتصادية.

وتستوعب أن الحكمة ليست في الحزب القوي أو الكبير ولكن في أفضلية الأفكار والمقترحات والبرامج التي تصب في خدمة المجتمع وتطورها.

من جهته قال الأخ صلاح الصيادي أمين عام حزب الشعب الديمقراطي وناطق المجلس الوطني للمعارضة، لا يحق لأحد أن يقصي أو يهمش طرفاً آخر.. مضيفاً: أن مسألة الانفراد بقضايا وطنية تنطلق من الهم العام تدل على سلوك ديكتاتوري وليس ديمقراطياً أي أن الديكتاتورية لاتزال تعشعش لديه.

الصيادي: على «المشترك» أن يفكر بعقلية الوطن الكبير

ودعا الصيادي أحزاب المشترك الى تغليب المصلحة العامة للوطن والابتعاد عن الانانية المفرطة.. مبيناً أنه ليس هناك في هذا الوطن وصياً على الشعب.

وأضاف في هذا السياق: اذا كانوا يتحدثون عن نتائج الانتخابات وعدد المقاعد في البرلمان فإن عليهم أن ينقلوا حواراتهم الى البرلمان باسمائهم وليس بأسماء الأحزاب السياسية.. فكما اعترف القانون كما هو لدى لجنة الأحزاب، لذلك فالحوار يكون بين جميع الأحزاب وليس مجموعة دون أخرى.

ولفت الصيادي الى مشاورات يجريها مجلس المعارضة لاتخاذ موقف مشترك ازاء الاجراءات الاقصائية التي تمارسها أحزاب المشترك ودعا الصيادي باسم المجلس الوطني للمعارضة، المؤتمر الشعبي باعتباره راعي الديمقراطية ألا ينجر الى تلك الأساليب الحوارية التي تدعو اليها «المشترك» التي لن تنجح إلاّ بمشاركة جميع القوى السياسية، ودعا الأحزاب في «المشترك» الى الخروج من دائرة التقوقع والتفكير بعقلية الوطن الكبير.

إفشال «المشترك» للحوار

محاولة لإيجاد فراغ دستوري

ناصر محمد العطاره

• كنا نتمنى أن يستجيب الاخوان في المشترك لنداء الواجب الوطني للابتعاد عن الترويج الاعلامي لتقولات تعكر صفو العمل السياسي ومغالطة الرأي العام، ولكن للأسف واصل المشترك خطابه التضليلي، ولعل أوضح ما قيل هو الاشاعات الكاذبة التي تستهدف تشويه العمل الديمقراطي وذلك بالتشكيك في السجل الانتخابي وبعبارات ممتدة لما قيل في الماضي.. فمنهم من هدد بأن المشترك لن يخوض الانتخابات بسجل انتخابي مزور كما سبق أن زعموا ذلك في وقت ماض.

وآخر من نفس هذه الجوقة ادعى أن مليوناً وخمسمائة ألف مسجل وهميون.. ومن خلال استعراض ما يبثه المشترك من مغالطات نستطيع التوصل الى نتيجة مفادها أن الهدف من الحوار هو محاولة الوصول الى فراغ دستوري.. فبالأمس أي قبل الانتخابات الرئاسية سعى «المشترك» الى افشال اجراء عملية مراجعة وتصحيح جداول الناخبين وفقاً للقانون ورفض تقديم الاسماء المرشحين من قبله في اللجان الانتخابية وتغلب المؤتمر على مثل ذلك الاشكال المفتعل بالتنازل عن تمثيله في اللجان الانتخابية التي شكلت لمراجعة وتصحيح جداول الناخبين وتولت اللجنة العليا تشكيل اللجان من الخريجين المسجلين بوزارة الخدمة المدنية لطلب التوظيف وكان هذا الحل يخدم المصلحة العامة ولم يكن للمؤتمر مصلحة فيه سوى المصلحة العامة.. وعملت اللجان الانتخابية في عموم المراكز الانتخابية ولعدد ١٢ ألف لجنة نسوية ورجالية وعلى مستوى كل مركز انتخابي ولمدة ١٥ يوماً على استقبال طلبات التسجيل للذين لم تشملهم السجلات السابقة، واستقبال نقل الموطن الانتخابي، ومنح البطائق الانتخابية.

وقد تم بعد ذلك نشر اعلان جداول الناخبين في الأماكن العامة وفي مراكز الدوائر واللجان الاساسية ولمدة خمسة أيام، تلى ذلك تقديم طلبات الإدراج والحذف للجان الأساسية لمدة ١٥ يوماً وشمل لكل مواطن مسجل الحق في تقديم طلبات الادراج أو الحذف وفقاً للقانون.. الذي أكد على حذف أسماء المكررين في الجداول الانتخابية، و صغار السن -الوهميين- من ليس لهم موطن انتخابي، وفاقد الأهلية.. الخ.

وتولت اللجان الأساسية وعلى مستوى جميع الدوائر الانتخابية الفصل في طلبات الادراج والحذف من خلال الجدول واعلان ونشر قراراتها في الأماكن العامة، واعتبرت قراراتها كأحكام ابتدائية.

بعد ذلك تم فتح باب الطعون أمام المحاكم الابتدائية للطعن في قرارات اللجان الأساسية بقبول أو رفض طلبات الادراج والحذف المقدمة لها والذي خول لكل ناخب الطعن في قرارات اللجان الاساسية.

وهذه من الضمانات القضائية الواسعة حيث لم يقتصر حق تقديم الطعن على الخصوم الذين ترافعوا أمام اللجان الأساسية ولمدة ٢٠ يوماً ثم استقبال الطعون خلال الأيام الخمسة الأولى وبقية المدة ثم الفصل فيها من قبل المحاكم الابتدائية، واصدرت المحاكم الابتدائية أحكامها بالفصل فيها وأخيراً وبالمثل فتح باب الطعن في أحكام المحاكم الابتدائية أمام المحاكم الاستئنافية بالفصل فيها وبنفس ما تم أمام المحاكم الابتدائية.

وبعد صدور الأحكام النهائية من قبل المحاكم الاستئنافية وهي الدرجة الثالثة والأخيرة في التقاضي، أصبحت الجداول الانتخابية نهائية وفقاً للدستور والقانون، حيث استمرت العملية من بداية فترة مراجعة وتعديل الجداول الانتخابية وحتى صدور الأحكام النهائية من ١٠/٥ وحتى ١٨/٧/٢٠٠٧م، وهذه الفترة كافية لتصحيح أي أخطاء في الجداول وكان المشترك حينها أي قبل فترة مراجعة وتصحيح جداول الناخبين يقول إن السجل الانتخابي فيه تزوير.

ولقد تم نجاح مراجعة وتعديل جداول الناخبين وتابع الجميع شفافية الإجراءات حينها ولو أعيقت لأدى الأمر الى تأجيل الانتخابات الرئاسية والمحلية وعندما عرف المشترك بفشلهم في محاولة احداث فراغ في الانتخابات الرئاسية، ما كان منهم إلاّ أن وضعوا شروطاً خلال التحاور معهم، وأنهم لن يدخلوا الانتخابات إلاّ بتحقيقها والتي منها -زيادة قوام اللجنة العليا باضافة عضوين منهم وتشكيل اللجان الانتخابية بنسبة ٤٦٪ منهم - و٥٤٪ من المؤتمر وكذلك تشكيل فريق قانوني من المؤتمر ومنهم يتولى فحص المخالفات في السجل الانتخابي واحالة أية مخالفة للقضاء بهدف ازالتها من السجل على أن تكون الإجراءات وفقاً للقانون وفي أقرب وقت أي أن تكون خلال فترة تقديم الطعون أمام المحاكم الابتدائية والاستئنافية.

وشُكل الفريق وسارع المؤتمر بتسمية ممثليه إلاّ أن «المشترك» تاخروا لأكثر من عشرة أيام.. بعد ذلك عقد الفريق القانوني اجتماعاته وكان من أولى مهامه أن يستقبل حالات المخالفات التي كان يدعي بها اللقاء المشترك ومراجعتها مع السجل الانتخابي باللجنة العليا واحالة ما توصل اليه الفريق من مخالفات الى القضاء.

واعتبر هذا من قبل اعطاء فرص للأحزاب لتقديم ما لديها من مطالب بتصحيح الجداول وسداً للذرائع بأنها لم تمثل في اللجان التي تولت مراجعة وتعديل الجداول.. وكان المفترض أن تقدم للقضاء في بداية الفترة المحددة للطعون أمام المحاكم الابتدائية والاستئنافية وقبل دعوة الناخبين.

لكن للأسف قامت أحزاب اللقاء المشترك بمحاولة فرض العديد من الطلبات والشروط وكان منها ما تطرحه الآن في الحوار وهو تشكيل لجان فنية ولعدد «مائة لجنة» من الأحزاب تتولى فحص السجل الانتخابي وتعمل تحت اشراف الفريق القانوني وهذه من المطالب المخالفة للدستور والقانون ولاتفاق المبادئ، حيث وقد حدد الاتفاق أن يشكل فريق قانوني وليس لجاناً فنية مساعدة.

لن نطيل وسنكتفي هنا بفضح خفايا ما يخطط له المشترك بشأن السجل الانتخابي.

ومن ذلك أن المشترك سعى ويسعى دوماً الى تحقيق أهدافه لايجاد فراغ دستوري تحت مختلف الوسائل التي يلجأ اليها.. وما نشهده هذه الأيام هو بدء مسلسلاته واسطواناته المتكررة التي نسمعها مترافقة مع أي استحقاقات انتخابية دستورية.. حيث نجدهم اليوم يمارسون التالي:

١- محاولة الوصول الى فراغ في تشكيل اللجنة العليا وهذا بمخالفة الدستور والقانون واتفاق المبادئ.

٢- الترويج لاشاعات واقاويل كيدية بأن السجل الانتخابي مزور والغريب في الأمر أنهم يتكلمون عن مليون وخمسمائة ألف اسم مزور فإذا كانت لديهم تلك الأسماء فليتقدموا الى اللجنة العليا للانتخابات والى اللجان التي ستشكل لمراجعة وتصحيح جداول الناخبين، قبل الانتخابات النيابية القادمة، حيث ستتولى ذلك اللجان الأساسية والفرعية والمحاكم الابتدائية والاستئنافية.. فلماذا لم يثقوا في اللجان الانتخابية والقضاء.

٣- إن مطالبهم يشوبها الغرابة التي تفتقد للمصداقية والواقع ومتصادمة مع الدستور والقانون.

وفي الأخير نجدد دعوتنا لاخواننا في المشترك أن يؤمنوا بحق المشاركة السياسية لكافة القوى السياسية الموجودة في الساحة وأن يخرجوا من ولاءاتهم الضيقة تحت شعار «من لم يكن معنا فهو ضدنا» فليس من حق أي حزب أن يكون هو الخصم والحكم ليصادر حقوق الآخرين التي كفلها الدستور.

* رئيس دائرة الشئون القانونية

الميثاق
مدير التحرير
أمين الوائلي
نائبا مدير التحرير
عبدالولي المذابي
يحيى علي نوري
سكرتير التحرير
محمد صالح الجرادي
الاشتراكات والاعلانات يتفق بشأنها مع الإدارة
اسعار الاشتراكات:
• الشركات والمؤسسات الأجنبية ٢٠٠ دولار
• الشركات والمؤسسات اليمنية ٥٠٠ ريال
العنوان
الجمهورية اليمنية- صنعاء - منطقة عصر أمام مستشفى سبلاس متفرع من شارع الزبيري
تليفون :(٤٧٢٨٦١-٤٧٢٨٦٠-٤٦٦١٢٨-٤٦٦١٢٩)
فاكس (٢٠٨٩٣٣) - ص.ب: ٣٧٧٧